

## قضية اليوم

## باريس 3 = خصخصة وزيادة ضرائب وتجم



سفراء دول مانحة يستمعون إلى تقرير من وزير المال الأسبق جهاد أزور (أرشيف - مروان طحطح)

ترث الحكومة الحالية تركة ثقيلة جداً تتمثل في برنامج باريس 3. فهذا البرنامج، الذي وضعته حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى في ظروف شديدة الالتباس قبل ثلاث سنوات في كانون الثاني من عام 2007، بات يمثل للبعض شعاراً ضبابياً، لا علاقة له بالواقع القائم وإفرازاته على صعيد التوازنات السياسية والحاجات الفعلية الملحة والمتغيرات الكثيرة هنا وفي الخارج، وهذا ما حوَّله إلى قيد محكم يعطل الحوار ويعوق فرص التوافق المطلوب في هذه المرحلة

## محمد زبيب

عُقد اجتماع باريس 3 في 25 كانون الثاني من عام 2007، في ظل انقسام سياسي داخلي وتدخلات خارجية فاقعة وتشكيك واسع في شرعية الحكومة حينها. فقد استقال منها كل الوزراء الشيعة (وزراء حركة أمل وحزب الله إضافة إلى الوزير الأرثوذكسي يعقوب الصرّاف)، وبدأت المعارضة للنمو بتحركها في الشارع ونفذت اعتصاماً مفتوحاً في وسط بيروت للمطالبة بالمشاركة في السلطة عبر منحها الثلث المعطل، الذي لم تنله إلا بعد سنة ونصف سنة، إثر أحداث السابع من أيار عام 2008 وتوقيع اتفاق الدوحة.

## أهداف

كان الصراع الداخلي على أشده، وكاد يُطيح احتمالات السلم الأهلي. فمن بقي في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى راهن بقوة على الدعم الخارجي الاستثنائي، الذي وفّرت له الإدارة الأميركية والرئاسة الفرنسية في عهد جاك شيراك والسعودية ومصر، وبدأ لهؤلاء أن الفرصة سانحة لتوسيع دائرة هذا الدعم ليشمل تقديم هبات مالية ضخمة تضمن استمرارية تلك الحكومة وقدرتها على إدارة منظومة المصالح التي يمثلها أركانها، ولا سيما بعد بلوغ المديونية العامة، المصرح عنها رسمياً، مستوى 40,5 مليار دولار، أي أكثر من 200 في المئة من مجمل الناتج المحلي، ما زاد من مخاطر القطاع المصرفي، وبالتالي تراجع قدراته التمويلية في مقابل تزايد الحاجات الإنفاقية

بوتيرة دراماتيكية بسبب مظاهر الفلتان وتجييش الشارع ومحاولات الاستئثار بأجهزة الدولة ومؤسساتها وشراء الولاءات في ذروة التوتر الأمني والمذهبي.

نجح اجتماع باريس 3 في حشد عدد كبير من الدول والمؤسسات المانحة، إلا أنه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق مطالب الحكومة التي كانت تتوق إلى الحصول على هبات بقيمة 9 مليارات دولار مخصصة لدعم الموازنة وخدمة الدين العام. فقد قرر المشاركون منح لبنان تمويلات بقيمة 7,6 مليارات دولار، منها 981 مليون دولار فقط هبات مخصصة لدعم الموازنة، و1403 ملايين دولار قروضاً مخصصة للغاية نفسها، فيما بقيت التمويلات هي قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع عامة، لا تهتم بها الحكومة، ولدعم القطاع الخاص، علماً

بأن هذه الحصيلة جاءت بعد مفاوضات قامت بها وزارة المال على مدى شهر أعقب انعقاد الاجتماع من أجل إقناع العديد من الممولين بتحويل تمويلاتهم المخصصة للمشاركة إلى دعم الموازنة. فالحصيلة الأولى كانت تنطوي على خيبة أكبر، إذ لم تكن الحكومة قد نالت فعلياً سوى مليار دولار لدعم الموازنة. في المقابل، تقدّمت الحكومة ببرنامج يتضمن التزامات محددة بزيادة الفائض الأولي في الموازنة عبر تجميد فاتورة الأجور وتقليص حجم القطاع العام وتقليص الإنفاق الاستثماري وزيادة العديد من الضرائب وتعريفات الخدمات وخصخصة العديد من القطاعات والمرافق، وطلبت من بعض المانحين والمقرضين تضمين هذه الالتزامات

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

بمزيد من الشروط بالظروف الاستثنائية

السائدة حينها من أجل مخالفة أحكام الدستور. فهي كانت تقاطع رئيس الجمهورية السابق إميل لحود وتطعن في شرعية تمديد ولايته، وكان رئيس المجلس النيابي نبيه بري يمتنع عن دعوة الهيئة العامة للانعقاد من أجل مناقشة مشاريع قوانين محالة من قبل حكومة غير ميثاقية، في رأيه، ومطعون بشرعية استمرارها أيضاً... وبالاستناد إلى هذه الظروف، دَبجت الحكومة يومها مراجعة قانونية من وزارة العدل التي كان يديرها الوزير السابق شارل رزق، تمنحها صلاحية إبرام المعاهدات الدولية المشروطة مالياً وتوقيع اتفاقيات القروض الخارجية بناءً على قانون صادر عن مجلس النواب في عام 2002 يتنازل فيه عن صلاحياته فيجيز للحكومة استبدال نحو 7 مليارات دولار من الديون القائمة بفوائد مرتفعة بديون

أخرى بفوائد أقل، إلا أن هذه المراجعة القانونية لم تكن كافية لتغطية المخالفة الدستورية، باعتبار أن معظم الاتفاقيات المذكورة لم تنطو على عمليات استبدال ديون بشكل واضح ومحدد، بل استخدم ما صُرف من القروض في تمويل الإنفاق العام المتزايد بفعل تداعيات حرب تموز ومخيم نهر البارد والتفجيرات الأمنية وانتشار الجيش على الحدود الجنوبية وضخ الآف المتطوعين الجدد إلى الأجهزة الأمنية (وذلك على نقيض ما التزمت به حكومة السنيورة في برنامجها إلى اجتماع باريس 3 لجهة تجميد فاتورة الأجور وتقليص القطاع العام)، فارتفعت المديونية العامة المصرح عنها رسمياً إلى أكثر من 50 مليار دولار حالياً، أي بزيادة 10 مليارات دولار منذ انعقاد الاجتماع المذكور، وبمعدل 3,33 مليارات دولار سنوياً.

## تضييع فرصة الحوار

كان يمكن حكومة سعد الحريري الحالية أن تنكب على تسوية هذا الواقع الشاذ، ولا سيما أن بعض الوزراء حاولوا في لجنة صياغة البيان الوزاري أن يطرحوا معالجات واقعية، تقوم على إعداد برنامج إصلاح مالي واقتصادي واجتماعي يتلاءم مع المتغيرات والحاجات وإعادة التفاوض مع الجهات المقرضة لتعديل الاتفاقيات المعقودة وإقرارها وفقاً لأحكام الدستور... إلا أن البعض لا يزال يتعامل مع «باريس 3» كما لو أنه إطار أيديولوجي غير قابل للنقاش، والأغرب أن هذا البعض يصر على الترويج لبرنامج حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، كما لو أنه الحل لكل المعضلات، من دون أن يقرأ مضمون البرنامج وظروف إعدادها وأهدافه ونتائج التجارب في ظلها، التي أظهرت عجز أي حكومة توافقية عن تطبيقه إلا في إطار ديكتاتوري لا يحمل أي هم اجتماعي ولا يبدي أي حرص على إيجاد مشروع للعبور إلى الدولة... والأغرب أيضاً أنه لا أحد من الداعين إلى تنفيذ البرنامج يريد أن يُطلع الرأي العام على محتواه الفعلي، ومدى صلاحية الإجراءات التي يتضمونها.

## حكومة السنيورة تفرض الشروط على نفسها

الطاقة، بما يخالف توجهات البيان الوزاري. وكان المتحدث باسم وزير الخارجية والشؤون الأوروبية الفرنسي، إيريك شوفالييه، قد أجاب في 24 كانون الأول 2009، عن سؤال عن مدى استعداد فرنسا لإعادة النظر في شروط هذه الاتفاقية، بالقول: إن الإصلاحات قرّرها لبنان بنفسه، وهي تحظى بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي ومن جانب المؤسسات المالية العالمية... وفي هذا السياق، فإن السلطات الفرنسية في حوار دائم مع الحكومة اللبنانية للاستجابة بطرق أفضل لحاجات لبنان. انطلاقاً من هذين الموقفين، تجري محاولات لإقناع رئيس الحكومة سعد الحريري بتأليف لجنة وزارية برئاسته وعضوية وزيرة المال والوزراء المعنيين، مهمتها إعادة التفاوض مع المانحين لتنقية الاتفاقيات من الشروط غير المتوافقة مع السياسات القطاعية الجاري إعدادها، ولا سيما لجهة الخصخصة وآلياتها وأشكالها ومواعيد تحقيقها والقطاعات التي يمكن أن تشملها.

للشباب والجامعيين، وبحسب مصادر مطلّعة، صرّحت سيسون بأن الشروط الواردة في الاتفاقية لاستفادة الحكومة من هبة بقيمة 75 مليون دولار لا تمثل شروطاً أميركية، بل شروطاً طلبت الحكومة إدراجها، وبالتالي يمكن الحكومة الحالية أن تطلب إعادة النظر في هذه الشروط بحسب سياساتها.

وتمثل هذه الهبة الشريفة الرابعة من تعهدات واشنطن في باريس 3، وهي مشروطة ببيع حصة الغالبية في شركتي الهاتف الخليوي إلى القطاع الخاص. وكان الوزير نحاس قد رفض مع وزير الطاقة والمياه جبران باسيل الموافقة على تمديد اتفاقية قرض مع فرنسا وقّعتها وزيرة المال ربا الحسن في الشهر الماضي، باعتبار أن الاتفاقية وتمديدتها يحتاجان إلى إجازة المجلس النيابي، فضلاً عن أن سحب هاتين الشريحتين الباقيتين من القرض مشروط ببيع رخص الخليوي وأصوله وإعادة هيكلة قطاع

السجل الذي اندلع في الجلسة الأولى للحكومة الحالية في شأن «دستورية» تمديد اتفاقية القرض الموقّعة بين لبنان وفرنسا، قد يتجدد في الجلسة المقبلة (جلسة الأسبوع المقبل)، لكن من زاوية مختلفة، أكثر إثارة ربما. فقد كشفت المواقف والاتصالات التي جرت أخيراً أن الجانبين الفرنسي والأميركي، لا يمانعان إعادة التفاوض على شروط الاتفاقيات المنبثقة من اجتماع باريس 3، إذا طلبت الحكومة ذلك، باعتبار أن هذه الشروط طلبتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى.

فقد أبدت السفارة الأميركية ميشيل سيسون، في لقاء عقدهت أمس مع وزير الاتصالات شربل نحاس، في مكتبه في الوزارة، استعداد الإدارة الأميركية لتكييف شروط الاتفاقية التي وقّعتها حكومة السنيورة معها، بما يخدم مصالح قطاع الاتصالات وتعزيز إمكانيات خلق فرص العمل والاستثمار اللبنانيين وتوسيع خدمات الحزمة العريضة BroadBand للمواطنين، ولا سيما